

مداخل ريعية – علاقات زبونية – دولة مرتبكة - قراءة سوسيو اقتصادية لحراك 22 فبراير في الجزائر

The rentier incomes - clientelistic relations - confused state - socio-political reading of the movement of 22 February in Algeria

حفيظة عزازن^{1*}، الجيلالي كرايس²

¹ المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر).

² كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2 (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 15 مارس 2020 ؛ تاريخ المراجعة : 15 نوفمبر 2020 ؛ تاريخ القبول : 23 جانفي 2021

ملخص:

تأتي هذي الورقة، في اطار محاولة تتبع الاسباب غير المباشرة، لحراك 22 فبراير في الجزائر، وذلك من خلال العودة الى واقع الاقتصاد الجزائري، المبني بالأساس على المداخل الريعية، وهذا ما ادى الى تشكل نموذج الدولة الهشة، او المرتبكة، حيث ان استقرارها مرتبط باليات التوزيع ووظيفة الدولة الكفيلة، التي تقوم بها، وكل ما تراجعت هذه القدرة، ادت الى تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، حيث يمكن القول ان حراك 22 فبراير، كان نتيجة اوضاع اقتصادية، صعبة مرت بها البلاد، رغم ان مطالبه كانت سياسية، وهذا راجع الى طبيعة النظام السياسي الجزائري، المعتمد على الريع، وهو يعاني من مظاهر المرض الهولندي، اضافة الى انتشار الفساد، وتشكل حركات الرفض والغضب الاجتماعي، من خلال مواقع التواصل ثم انتقالها الى الواقع، للتعبير عن رفضها للنظام السياسي الذي اعتبر مسؤولا عن حالة الفساد الاقتصادي والسياسي. الكلمات المفتاحية: الريع؛ جمعات الولاة؛ الدولة المرتبكة؛ العلاقات الزبونية؛ الشرعية السياسية؛ حراك 22 فبراير.

Abstract:

This paper comes as part of an attempt to track indirect causes of the February 22nd movement in Algeria, through returning to the reality of the Algerian economy which is based basically on rent income, and this is what led to the formation of the fragile state model or committed, whereas its stability is linked to the distribution mechanisms and the guarantor state function, and all that capacity has diminished it is led to the understanding of the political and social situation in the country, where it can be said that the February 22nd movement was the result of the difficult economic conditions that the country has gone through, although its demands were political, and this is due to to the nature of the Algerian political system dependent on rent, it suffers from manifestations of the Dutch disease, in addition to the spread of corruption and and the formation of the movements of rejection and anger social through social networking sites and then transmitted to reality to express its rejection of the pital system, which was considered responsible for the state of economic and political corruption.

Keywords: Rents; loyalty Fridays; confused state; customer relation; political legitimacy; February 22 movement.

*Corresponding author: e-mail: kerais2014@hotmail.com.

1- مقدمة:

يقول فاتل Vattel: "سعادة البشر تعتمد على سعادة أوطانهم، وبالتالي تعزيز مكانة الدولة" (برتراند بادي، 2011، ص 146) إن سعادة الفرد داخل الدولة لا تكون إلا عن طريق وضع اجتماعي مريح، وشرعية سياسية مستمدة من الإرادة الشعبية، وتوزيع عادل للثورة، واقتناع المحكومين بالحاكم، وبالتالي تصبح كل مشاريع السلطة السياسية، قابلة للتنفيذ، إذ تتحد الإرادة الشعبية، مع الخيارات الكبرى للدولة. وبالتالي يصبح تقدم الدولة وتطورها، معبرا عن الرضا الاجتماعي، النابع من وجود مشروع مجتمع ومشروع أمة، تزدهر بشكل جماعي، وليس بشكل طبقي أو عن طريق وجود فئة تمتلك كل شيء، وفئة أخرى معدمة وينتظر منها القيام بكل شيء، هنا لن تكون لا سعادة الوطن ولا سعادة المواطنين، بل تتحول الدولة إلى غنيمة في نظر الجميع، فالسلطة سياسة تبحث عن تعزيز وجودها، عن طريق مزيد من الهيمنة على مصادر الدخل، وتوظيفها في خلق جماعات الولاء والمصالح، وتجنيد أكبر قدر من الزبائن، وتصبح الدولة أيضا غنيمة في نظر الفرد، الذي يفقد الشعور بالانتماء، ويستبيح كل مقدرات الدولة، ويخضع في حالة القهر، ويتمرد كل ما سمحت له الفرصة، فهو مستلب في جهده، ومغترب عن وطنه، إذ يطلب منه تأدية كل الواجبات، لكن مسألة الحقوق تبقى نسبية وتكاد تنعدم، خاصة عندما يسود الخطاب الشعبوي، وتعتبر المطالبة بالحقوق خيانة للوطن، أو تأمرا مع الأجنبي، وبالتالي يصبح الفرد مهمشا فهو ليس بعضو مشارك بالكامل في جماعة ما، بل هو يقف على الحدود بين جماعتين، غير واثق من عضويته لأي منهما (عبد اللطيف، محمد خليفة، 2003، ص 142) فلا هو منتهي إلى الدولة الريعية، التي تنمو وتتضخم وتستقل عن المجتمع، ولا هو قادر على إحداث التغيير، وهنا تصبح استراتيجية الاستنزاف والحرب طويلة المدى، هي الخيار المناسب، لأضعاف السلطة الحاكمة وإنهاك كل مشاريعها، كونها لا تعبر عن تطلعات وآمال المجتمع، وتصبح الدولة قمعية وبوليسية، تستخدم موارد الدولة، في بناء شرعية وهمية، ستهتز في أول تراجع لقدرتها التوزيعية، ولعب دور الدولة الكفيلة، وبذلك يصبح الريع، أو الدخل الجاهز، نقمة على المجتمع، وسببا في تآكل بنيته، ومحفزا للأفراد على الانفلات من الدولة، التي تصبح غريبة عن المجتمع ومنفصلة عنه، ومساعدة على بروز فئات واسعة من المهمشين، الذين قضت ظروفهم، العيش في مجتمعين ليس مختلفين فحسب، بل متعارضين، واحد مسيطر والآخر تابع. (عبد اللطيف، محمد خليفة، 2003، ص 142).

إن هذه الوضعية يعرفها النظام الجزائري؟، منذ نشأته، حيث اشتغل على السيطرة الكاملة، على مصادر الدخل، وتضييع كل فرص تنويعها، وخلق اقتصاد وطني، حيث بقيت عائدات النفط تشكل مصدر الدخل الوحيد، الذي يجري توزيعه على مختلف القطاعات غير المنتجة، بل المستهلكة فقط، وهذا ما أثبتته أحداث أكتوبر 1988، ووضحت مدى هشاشة الدولة والنظام الحاكم، الذي حول المطالب الاقتصادية إلى مخرجات سياسية، واختصرت الإصلاحات في الترخيص للأحزاب السياسية، وإنهاء عصر الحزب الواحد، لكن المشكلة تمثلت في الاحتفاظ بنفس عقلية المرحلة السابقة، ونفس آليات اشتغال السلطة، عن طريق احتكار الريع النفطي، واستخدامه في ترويض التعددية الناشئة، وبذلك إعادة استنساخ تجربة الحزب الواحد، عن طريق سلطة سياسية قوية، في مواجهة أحزاب سياسية ضعيفة وفاقدة للقواعد الشعبية، مع بقاء مداخيل النفط كمتحكم وحيد في العلاقة بين الدولة والفرد، ولذلك نجد حراك 22 فبراير جاء كردة فعل على تراجع الوظيفة التوزيعية للدولة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة النظام الاستمرار

بنفس العقلية وبنفس السيناريوهات، عن طريق إعفاء السلطة من كل الأخطاء، والطلب من المواطنين تحمل آثار تداعيات أسعار النفط على الجهة الاجتماعية.

حيث لاحظنا نوعاً من الازدواجية في الخطاب، فرغم إقرار السلطة بفشلها وبالتوجه نحو الانهيار في حالة عدم تبني سياسيات تقشفية صارمة، ومن جهة أخرى تصر على بقاء نظام الرئيس بوتفليقة، وتقديمه على أنه المخرج الوحيد من الأزمة، وهذا ما أدى إلى ردة فعل شعبية، تمثلت في حراك 22 فبراير، الذي رفع مطالب سياسية، لكنها تحمل ترسبات وخلفيات اقتصادية، وتعتبر عن حالة من الفشل الاقتصادي وعدم قدرة النظام على تسيير الأزمة وتجاوزها، وتحول مداخيل النفط إلى شبه مرض أنهك الاقتصاد الوطني، وساهمة في بروز نفور واسع من الدولة ومن كل مخرجاتها، إذ يرى كل جان بودريادر وإدغار موران أن هناك شبح يلاحق الدولة اليوم، وهو النفور منها (جان بودريادر، إدغار موران، 2005، ص 65). وهذا راجع إلى عوامل متعددة، منها سيطرة الفردانية وحب التحرر، من جهة، ومن جهة أخرى فساد النظم السياسية، وشعور الأفراد بالعجز عن التواصل معها، وبذلك يجري التفكير في تغييرها، وتحرير الاقتصاد منها، وهنا يمكن طرح التساؤلات التالية: كيف تحولت المداخيل الريعية، إلى عامل نفور بين النظام السياسي في الجزائر والمجتمع؟ وكيف أصبح الريع يتحكم في الجهة الاجتماعية؟ وهل حراك 22 فبراير الذي حمل مطالب سياسية، كانت خلفيته اقتصادية واجتماعية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نطرح الإشكالية التالية: هل إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي كان بمثابة الدافع الرئيسي لحراك 22 فبراير؟
منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي؛ أما الوصفي، فمن خلال سرد التأصيل النظري لبعض المفاهيم الاقتصادية كالفساد الاقتصادي والمرض الهولندي، ومدى ارتباط هذه المفاهيم بالاقتصاد من ناحية، وتحليل أثر الأزمة البترولية الراهنة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري واثار ذلك على الوضع الاجتماعي والسياسية.

الفرضيات:

- اعتماد الدولة على الريع البترولي الى قيام اقتصاد استهلاكي وغير منتج، من خلال نموذج الدولة الكفيلة. نموذج الدولة المرتبكة في الجزائر بسبب غياب الشرعية الاجتماعية والسياسية أدى إلى توظيف مداخيل النفط في خلق جماعات المصالح وجماعات الولاء الزبوني.

- عدم كفاءة الإدارة في استغلال العوائد البترولية يؤدي إلى نقمة هذا المورد على الاقتصاد الجزائري.

- حراك 22 فبراير رفع مطالب سياسية بسبب تردي الوضع الاقتصادي وتوسع طبقات التهميش في الجزائر.

شرح مفاهيم الدراسة: تعتبر المفاهيم ركيزة أساسية في أي بحث علمي، لأن المفهوم يختلف عن اللفظ والمصطلح، كون المفهوم مبني ويعكس توجهات معينة، ويشير إلى خلفية علمية ونظرية، إضافة إلى عامل آخر وهو قدرة الباحث على

نحت مفهوم جديد، خاصة عندما تعتمد الدراسة على عدة مداخل، حيث يكون التعريف الإجرائي الذي يقترحه الباحث، هو أكثر المفاهيم تعبيراً عن واقع تلك الدراسة، ولذلك سنعتمد على جملة من التعريفات الإجرائية المقترح من طرف الباحثين.

- الريع: ونقصد به مداخل النفط الخام، التي يتحصل عليها النظام السياسي في الجزائر، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو وينفقها عن طريق مشاريع غير ناجعة، حيث لم تساهم في خلق اقتصاد حقيقي ومنتج، وبذلك تحولت تلك المداخل إلى عائق أمام نمو وتطور الاقتصاد الوطني، وخلق نموذج للدولة هشّة وتعتمد على آليات توزيعية، غير متكافئة بين مختلف فئات المجتمع.

- جماعات الولاء: ونقصد بها كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، التي تربطها علاقة بالنظام السياسي الجزائري، إضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين، حيث يتحصلون على امتيازات مالية واقتصادية، مقابل الترويج للنظام السياسي، وإعادة إنتاجه في كل مرة، عن طريق معارضة شكلية، كما أن هذه الجماعات تعتبر من أهم مخلفات الاقتصاد الريعي، واحد أهم تجليات الفساد، كونها منقطعة عن المجتمع، ولا تمثله ولا تنقل انشغالاته.

- الدولة المرتبكة: ونقصد بها طبيعة النظام السياسي في الجزائر، والذي يتجلى في شكل الدولة، غير المستقرة والفاقة للشرعية السياسية والاجتماعية، وهي تعتمد في بقائها، على احتكار الريع النفطي، وتوظيفه في شراء السلم الاجتماعي، كما أنها تعاني من هزات اجتماعية وسياسية، كلما تراجعت قدرتها التوزيعية. وذلك مثل ما حدث سنة 1988، وفي 22 فبراير 2019، وهذا بسبب عدم وجود اقتصاد حقيقي، وفي نفس الوقت انتشار فساد مالي كبير.

- العلاقات الزبونية: ونقصد بها تلك العلاقات التي تربط جماعات الولاء بالسلطة الحاكمة، وهي علاقة تقوم على تعميم الفساد المالي، وخلق فئات مستفيدة، مهمتها الدفاع عن السلطة السياسية، والترويج لها، مقابل تلك الامتيازات المالية، وهذا بسبب سيطرة السلطة الحاكمة على مصادر الدخل، وعدم وجود رقابة حقيقة عليها، وبذلك تصبح السلطة مجبرة على شراء الولاء السياسي والاجتماعي عن طريق خلق آليات الهدف منها تحويل الأموال من الدولة إلى تلك الجماعات.

- المرض الهولندي: ونقصد به تلك الحالة التي يدخلها اقتصاد الدولة، في حالة اعتماده على مصدر دخل جاهز، حيث ينتشر الخمول والكسل، ويتراجع الانتاج ويعم الاستهلاك، بين افراد المجتمع، ويفقد الاقتصاد فعاليته، وقد ظهر لأول مرة في هولندا، بعد اكتشاف النفط فيها، حيث اثرت مداخله على طبيعة الاقتصاد الهولندي، وجعلته يدخل مرحلة من الخمول، وهذا ما تعيشه كل الدول الريعية، بما فيها الجزائر، حيث تراجع النتاج، وشهد الاستهلاك نموا كبيرا، اثر على طبيعة النظام السياسي، وعلاقته بالأفراد، وادى الى انتشار الفساد المالي والسياسي.

- الشرعية السياسية: ونقصد بها حالة الرضا بين الحاكم والمحكوم، والتي تعبر عن توافق بين السلطة السياسية والمجتمع حول الخيارات الكبرى، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي تشير أيضا إلى أصالة فكرة الدولة في المجتمع، وتعبيرها عن الصيرورة التاريخية لتطور المجتمع، وهي تعني تراجع مظاهر الفساد السياسي والمالي، كون السلطة السياسية نابعة من المجتمع.

- حراك 22 فبراير: ونقصد به تلك الحركة الاجتماعية والسياسية، التي خرجت رفضا للانتخابات الرئاسية لسنة 2019، ومطالبة بسحب الرئيس بوتفليقة لترشحه، ثم تطورت لتتحول إلى حركة سياسية احتجاجية، تطالب بمحاربة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة، والتوزيع العادل للثورة، وهي تطالب أيضا بإصلاحات جذرية لطبيعة النظام السياسي الجزائري، وهذا راجع إلى تراكم المشاكل الاقتصادية واجتماعية، أدت إلى نوع من الطلاق السياسي بين المجتمع وبين نموذج الدولة المرتبكة.

أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة في تسليط الضوء على وضعية الاقتصاد الوطني الهش، والذي يعتمد على مصدر دخل وحيد، سيطرت على السلطة السياسية، وأصبحت توظفه في خدمة بقائها، وإعادة إنتاج رموزها ومصالحها، وبذلك خلقت الكثير من الجماعات المستفيدة، مع إهمال المجتمع، وعدم السماح بوجود اقتصاد منتج، ولذلك أصبحت الدولة تعيش على وقع أزمات اجتماعية وسياسية، بسبب تراجع شرعيتها السياسية، ارتباطها بالقدرة التوزيعية، حيث كل ما تراجعت تلك القدرة، وجدة الدولة نفسها في مازق اجتماعي، مثل ما حدث في 22 فبراير 2019.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على بنية الاقتصاد الوطني في الجزائر، ومدى هشاشتها، ومحدودية قدرتها على المنافسة.
- توضيح كيف أصبح الاقتصاد الوطني يعتمد على مصدر دخل وحيد، مما أدى إلى حالة من الاغتراب بين السلطة الحاكمة والمجتمع.
- الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين الدخل الريعي والفساد المالي والسياسي في الجزائر..
- توضيح كيف يؤدي الفساد المالي والاستبداد السياسي، إلى وجود دولة شكلية ومعرضة للهزات كلما تراجعت قدرتها التوزيعية.
- التوضيح العلاقة بين حراك 22 فبراير وأزمة الاقتصاد الريعي في الجزائر.
- التأكيد على إن الإصلاحات السياسية يجب أن ترافقها إصلاحات اقتصادية وبناء اقتصاد حقيقي ومنتج.

II - الاقتصاد الريعي في الجزائر تضخم الدولة و انكماش الاقتصاد:

ساهم النفط بصفته مادة حيوية هام، و لازال دوره محوري بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ليصبح فاعلا في الأسواق العالمية؛ نظرا لما يسهم به من عوائد مالية كبيرة، والتي تسهم بدورها في دفع عجلة النمو، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وحتى تقوية الجهة الاجتماعية؛ وذلك من خلال تمويل المخططات التنموية للبلد، خاصة مع بداية الألفية الثالثة؛ اين

توسعت إستراتيجية الجزائر في تبنيها سياسات مالية توسعية، لإحداث و تطبيق برامج التنمية الاقتصادية: كبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، و البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).

على الرغم من توفر الجزائر على هذا الكم الهائل من العائدات النفطية، إلا أن واقع الحال يبين غياب التنمية في ظل ذلك، او ما يمكن تسميته بالاقتصاد خارج المحروقات، الذي يبقى ضعيف وهامشي، وليس له أي تأثير على وضعية الجزائر المالية، وهذا راجع إلى اكتفاء النظام السياسي، بتحصيل عائدات النفط، وإنفاقها في مشاريع البنية التحتية، أو خلق مناصب عمل وهمية، دون مساهمة حقيقية في الناتج المحلي، وهذا ما أدى إلى تعري الاقتصاد الوطني عند أي هزة تعرفها الأسواق النفطية العالمية، حيث يتضح مدى هشاشة الاقتصاد الوطني، مقارنة بجهاز الدولة البيروقراطي، الذي تضخم وأصبح يعيش نوع من الاستقلالية عن الوضع الاجتماعي العام، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة حجم الهوة بين صانع القرار وبين المجتمع، بسبب قوة العصب الحاكمة، مقارنة بالاقتصاد الهش والضعيف، وهذا ما سيؤدي إلى نوع من الغضب الاجتماعي، ويحول مراد النفط إلى عائق أمام التنمية الحقيقية.

1- لعنة الموارد وإصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي:

يكتسي البترول أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري؛ كونه يشكل العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، او الدولة الجزائرية ككل، إذ يجري الاعتماد عليه بشكل كلي، في تسيير مختلف القطاعات وتوفير اغلب حاجيات المجتمع الجزائري، الذي يعتمد على الاستيراد في معظم المواد الأساسية، وبذلك فإن أي خلل في عائدات هذا المورد الحيوي، سيكون لها نتائج خطيرة على الوضع السياسي والاقتصاد، ولأن الجزائر ريعية في اقتصادها؛ وجدت نفسها مجبرة على تحدي و مواجهة آثار النفط السلبية و الناجمة عن تقلبات أسعاره في السوق العالمية، و عليه تم طرح إشكالية الاعتماد على مثل هذه المادة الحيوية كنعمة أو نقمة اقتصادية، و حتى سياسية؟

و على الرغم من أهمية هذه المادة الطاقوية؛ حيث تعد نعمة في نظر البعض، إلا أنها في نظر آخرين تعد نقمة أو كما تدعى "لعنة الموارد"، و بناء على عدة دراسات تم تحديد أبعاد هذه اللعنة، خاصة في حالة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، و الفقيرة في نفس الوقت للتنمية الحقيقية و المستدامة؛ ولا توجد فيها إرادة سياسية حقيقية، لتنويع مصادر الدخل، بل يمكن القول أن تلك الأنظمة و من بينها النظام الجزائري، تسعى إلى الحفاظ على أحادية الدخل، و على تعزيز نموذج الدولة الكفيلة، التي تشرف و تتولى تسيير كل القطاعات، ولا تسمح ب بروز أي نموذج اقتصادي خارج المحروقات، بل يجري التركيز عليها، من خلال استغلال تلك البحبوحة المالية، و تحويلها إلى أداة إيديولوجية، عن طريق توزيع الريع على مختلف الفئات الاجتماعية(كرايس الجيلالي، رقاد الجيلالي، 2019، ص 151) و في نفس الوقت استنزافها في مشاريع استهلاكية و غير منتجة، وهذا ما يعرف بالمرض الهولندي.

أ- المرض الهولندي كمفهوم اقتصادي:

يعد التناقض بين وفرة الموارد الطبيعية غير المتجددة كالنفط، و قلة النمو الاقتصادي جوهرًا للمرض الهولندي؛ حيث على الرغم من وفرة هذه المادة الحيوية؛ تظهر النتائج السلبية في النمو الاقتصادي للبلدان، و ذلك من خلال :

- ضعف الإنتاجية و بالتالي ضعف تنافسية القطاعات خارج النفط ومحدودية أدائها، واعتمادها على التمويل من الخزينة العمومية.

- تبعية إيرادات الدولة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

- سوء التسيير الحكومي للموارد.

- وفرة الموارد وسهولة الحصول عليها، كان سببا في فساد المؤسسات، و من ثم عدم استقرارها، ضعفها وقلة تأثيرها على الاقتصاد الوطني(محمد رمضان، 2012، ص08).

فهذه المؤشرات، تجعلنا ندرك كيف تتحول موارد الدولة، الى احد أهم أسباب هشاشتها، وتشنج العلاقات بينها وبين المواطنين، إذ تحتكر السلطة الحاكمة تلك الموارد، وتوظفها بطريقة، لا تسمح بنشوء اقتصاد قوي، ومستقل عن الربح، وبذلك يتحول القرار السياسي من يد السلطة الحاكمة، إلى يد الأسواق الدولية، وهنا تهتز صورة الحاكم، وتضطرب الجبهة الاجتماعية. وقد عرفت هذه الظاهرة اهتماما واسعا، وتحليلا من طرف الاقتصاديين منذ خمسينات القرن الماضي، محاولين فهم لذلك التناسب العكسي، بين المفهومين (النمو الاقتصادي ووفرة الموارد): حيث تعود هذه المسألة إلى سنوات الخمسين و الستين وتدهور معدلات التبادل الدولي، بين المركز والمحيط (بريش 1964، و سينجر 1950) من جهة، وضعف الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع الموارد الطبيعية وباقي القطاعات الاقتصادية،(هيرشمانو سيزر 1964)، كما ودفعت أزمة 1973 الباحثين إلى النظر في مسألة عائدات المحروقات والمعادن، على الاقتصادات المتوفرة عليها(يونسى صبرية، 2012، صص 151، 150)، لتظهر نظرية المرض الهولندي مع سنوات الثمانينات مفسرة لهذه اللعنة.

وكما يشير مصطلح المرض الهولندي، إلى ظهور آثار غير مرغوبة في القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعية منها بفعل اكتشاف موارد طبيعية أكثر، و سمي بالمرض الهولندي، نظرا للتراخي الوظيفي الذي أصاب المجتمع الهولندي(مايخ شبيب الشمري، 2010، ص 11) على إثر اكتشاف كم هائل من النفط في بحر الشمال، وهو ما أدى إلى تراجع الاقتصاد الهولندي، بفعل انكماش القطاع الصناعي، خاصة الصناعات التحويلية، حيث شهد عام 1977 ظهور مصطلح المرض الهولندي لأول مرة، من طرف المجلة البريطانية The Economist(شكوري سيدي محمد، 2012، ص 12) لتكون انطلاقة للدراسات والبحوث في هذا الشأن، قصد فهم الظاهرة، وفهم أسبابها، و من ثم تشخيص المرض في باقي دول العالم النظيرة لها، و الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تتحول فيها دولة إلى جهاز تضامن اجتماعي، تحصل الموارد وتقوم بإنفاقها، وبالتالي تتأكل كل مبادرات الإنتاج وخلق الثروة، وينفر المجتمع من العمل كأنه الطاعون(علي عثمان، 2004 ص 55) إذا فالمرض الهولندي هو حالة من التراخي تصيب النظام الاقتصادي الذي يعتمد على موارد جاهزة، ويؤدي إلى تآكل القدرة الإنتاجية للمجتمع ككل، ويكون سببا في تنامي حالة الأزمة بين السلطة الحاكمة والمجتمع.

ب - أسباب و عوامل ظهور المرض الهولندي:

تعطي الثروات الطبيعية المتوفرة في اقتصادات العالم، ودون اي تدخل من الإنسان، صفة الطابع الريعي، الذي يؤدي إلى تعطيل النشاط الإنتاجي، والقوى العاملة، ومن ثم خفوت روح الإبداع، والتي تعتبر كلها مقومات للتنمية الاقتصادية في البلدان، ويمكن ذكر أهم أسباب المرض الهولندي في:

- ذلك الاكتشاف المفاجئ للمادة النفطية الحيوية، والذي صاحبه ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، إضافة إلى ما وعرفه القطاع المحروقات من ازدهارا مفاجئ، نتيجة اعتماده التكنولوجيا، فضلا عن التدفق الواسع لرؤوس الأموال من الخارج، كمساعدات وقروض، هذا وساهمت عوامل أخرى في ظهور وتفشي هذا المرض.

- الارتباط الوثيق بين السلطة والثروة؛ حيث تظهر مساهمة الأفراد المحتشمة في النشاط الاقتصادي، نتيجة ضعف المبادرة والاتكال التام على الدولة.

- غياب الأهداف والاستراتيجيات التنموية الواضحة، ومن ثم فشل السياسات الاقتصادية في دفع عجلة النمو، والتنمية الاقتصادي؛ فتتحرف وتعيد بذلك عوائد الثروة الطبيعية، عن مسارها الصحيح والفعلي، في الاستغلال إذ كان من الجدير توجيه مثل هذه العائدات الهامة، نحو تحريك الاقتصاد والنهوض بالقطاعات التحويلية، وتجاوز الصناعات الاستخراجية، من اجل تدشين مرحلة من النمو الذاتي، وإحداث إصلاحات جذرية في الاقتصاد، وهو ما يظهر فشل إدارة الموارد المالية، لهذه الثروات من خلال هذا الانحراف، حيث اكتفت السلطة السياسية بالعملية التوزيعية وصنع شرعية سياسية وهمية، أصبحت تعرف بشرعية الإشباع وبالشرعية المؤقتة(كرايس الجيلالي، رقاد الجيلالي ، 2019، ص 152).

ج - آثار المرض الهولندي:

يخلف المرض الهولندي آثارا بالغة على الاقتصاد؛ فعادة ما يظهر خطره الفوري، في جزء كبير منه، على مدى استجابة العرض الكلي، إلى زيادة الطلب المحلي على السلع، والخدمات، في ظل تميز عديد الدول الغنية بالموارد الطبيعية، بخمول وعدم استغلال قدراتها الإنتاجية(Terry Mckinley, 2005,p3) وتحول تلك الموارد إلى مصدر لتقديم حلول أنبية للمشاكل وللاحتجاجات، فالسلطة تمتلك ثروة كبيرة، وهي توظفها في حل المشاكل وإطالة عمرها، دون السعي إلى خلق اقتصاد حقيق، كون اغلب هذه الدول تعاني من الاستبداد، مثل كوبا، فنزولا، الجزائر، والكثير من النظم الريعية، التي تستغل موارد الدولة في تحقيق أهداف الزمر الحاكمة، وظهرت في هذا الصدد عديد الدراسات الهادفة إلى تناول آثار مثل هذا المرض في استغلال الموارد الطبيعية، ولعل من أهم هاته النماذج التحليلية :

- نموذج غريغوري 1976«Gregory,1976»(Gregory .R.G, 1976, p5)؛ وذلك بالتركيز على أثرين هامين، ويتعلق الأمر بارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، وارتفاع معدل التضخم المحلي.

- نموذج اختلال التوازن النقدي (Corden.W.M.Neary.J.P.1982) والنموذج الأساسي لـ«Corden.W.M.1984» (Corden.W.M.Neary,1982,pp825,848)

وذلك من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي بصفة آلية، ووسيلة لانتقال الانتعاش إلى باقي القطاعات الاقتصادية، والتركيز أيضا على أثرين آخرين هما حركة الموارد، وأثر الإنفاق، وذلك في ثلاث قطاعات: القطاع التصديري، التقليدي المرتبط أساسا بالصناعة، وقطاع الإنتاج المستهلك محليا (David, Suggestion, 2013 p12)، ويمكن التفصيل في هذين الأثرين فيما يلي: في أن انتقال الموارد أو بمعنى إعادة تخصيص الموارد؛ وهو الأثر المترتب عن مدى قابلية عناصر الإنتاج (العمل، ورأس المال) للانتقال بين مختلف القطاعات؛ حيث يؤثر ازدهار القطاع التصديري الريعي، وارتفاع إيراداته إيجابا على الناتج الحدي، لتلك العناصر؛ ليستقطبها القطاع المنتعش من القطاعات الأخرى؛ فتزداد فجوة النمو بين هذه القطاعات لصالح قطاع التصدير المنتعش (Corden .W.M.Neary,1984,pp360-363)، وهذا ما يعرفه النظام الاقتصادي الجزائري منذ نشأته، حيث يستحوذ قطاع المحروقات على الحصة الأكبر من الاهتمام، بينما يتم إهمال القطاعات الأخرى، وعدم السماح لها بالنمو، مثل قطاع الفلاحة قطاع السياحة، وقطاع التصنيع، حيث تركز السلطة السياسية كل اهتمامها على القطاع المنتعش، كونه مصدر دخل ومصدر ارتياح بالنسبة لها.

2- الاقتصاد الجزائري و المرض الهولندي :

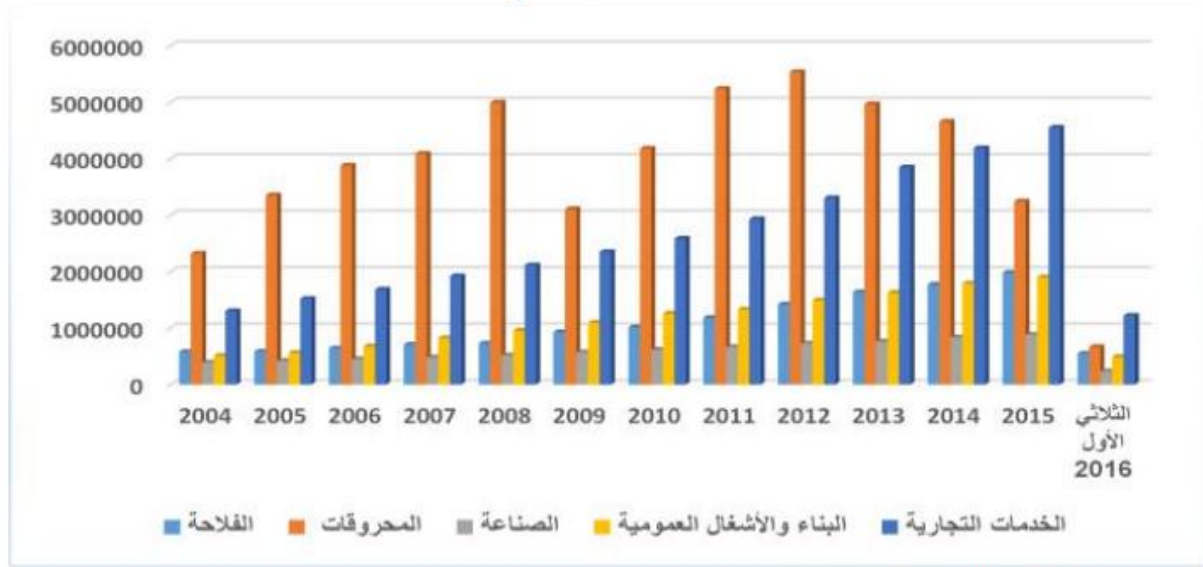
اهتمت عديد الدراسات بالعلاقة بين الاقتصاد الجزائري وهذا النوع من المرض، والبحث في مدى تغلغه في الاقتصاد الوطني، وإذا حاولنا تتبع مظاهر هذا المرض على الاقتصاد الجزائري، يمكننا الإشارة إلى بعض التجليات التالية:

- اكتسب قطاع المحروقات الأهمية البالغة؛ بفعل انتعاشه بفضل الطفرة النفطية، التي يشهدها الأسواق العالمية لهذه المادة الحيوية، خاصة منذ مطلع الألفية الثالثة؛ إذ يساهم القطاع النفطي بنسبة شبه مطلقة في نمو الناتج الإجمالي الوطن .

- انعكاس ارتفاع أسعار البترول على مداخيل الجزائر، بفضل التوجه التصديري لهذه المادة.

- تراجع مساهمة الصناعة و الفلاحة أمام القطاع النفطي، في الدخل الوطني لحساب توسيع القطاعات خارج ذلك كالخدمات و البناء، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1): مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (2004-2016)
الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Les comptes nationaux trimestriels-1er trimestre 2016- N°747, juillet 2016, ONS, www.ons.dz, pp 22-26.

يتضح من الشكل أعلاه مدى ازدهار قطاع البناء و الشغال العمومية، و الخدمات، نظرا لازدهار قطاع المحروقات، وهنا تبنت الجزائر في إطار تطبيقها مخططاتها التنموية الخماسية للفترة (2001-2014) سياسات مالية توسعية؛ موجبة بذلك أغلب إنفاقها على هذه القطاعات، مهمة بذلك قطاعات إنتاجية أخرى كالصناعة، والفلاحة، والسياحة، إلا أنه وفي عام 2015 تم التعويل على هذين القطاعين؛ حيث وصلت مساهمتهما إلى حدود 5.28% و 11.81% على التوالي لتظهر الصادرات خارج المحروقات هامشية مقارنة بصادرات هذا القطاع، وتكشف الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري، عن ضعف وجمود العرض المحلي أمام الطلب المتزايد، وهو ما يوجب توجيه الطلب نحو السلع المستوردة، كون السوق المحلية هي سوق استهلاكية بالدرجة الأولى، وكل المنتجات موجبة للسوق المحلية، وبذلك عدم قدرت القطاعات خارج المحروقات عن توفير العملة الصعبة، وبذلك تصبح بدون جدوى، خاصة انها غير قادرة على تلبية الطلب المحلي، مثل الزراعة والصناعة، وهذا ما حول قطاع المحروقات إلى قطاع مركزي، بينما تمت عملية تهميش باقي القطاعات التي أصبحت غير قادرة على المنافسة محليا ودوليا، وهذا منذ الاستقلال الى يومنا هذا، بسبب عدم وجود نية حقيقة من طرف صانع القرار لتجاوز الاقتصاد الريعي.

أدت إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي، إثر انتعاش قطاع التصدير المعتمد على الثروة الطبيعية (الموارد الطبيعية) في زيادة المداخيل والأجور؛ وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب، وهذا ما تعرفه الجزائر؛ إذ أدت عوائد النفط الهائلة إبان انتعاشه في تطور كتلة الأجور، ونموها السريع، في مختلف القطاعات، وبالتالي زاد الطلب على السلع و الخدمات، وهو ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات، خلال السنوات الأخيرة؛ مع تسجيل عجز القطاعات المنتجة على المستوى المحلي في تغطية الطلب المحلي المتزايد، ويتضح من الشكل السابق مدى تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض

الهولندي، ممثلاً بذلك صورة عن لعنة الموارد الطبيعية، وهنا يمكن الإشارة احتضان الاقتصاد الجزائري لفيروس هذا المرض، ولكن ليس بنفس ميكانيزماته في دول أخرى؛ وذلك لاختلاف الظروف العامة للجزائر ولنظيراتها.

3- الربع في الجزائر والفساد الاقتصادي:

ارتبطت مسيرة الاقتصاد الجزائري بالفساد في مختلف مراحلها ومنذ استقلالها، حيث لم تتضح ملامح النظام السياسي، الإداري، والاقتصادي، خلال الثلاث أعوام الموالية للاستقلال أي الفترة بين (1962-1965)، إذ تبنت خلالها السلطات المعنية استراتيجية النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتم تبني الخيار الاشتراكي، كاستراتيجية وحتمية، نتيجة الآثار التدميرية التي خلفها الاستعمار الفرنسي على الواقع الاجتماعي، وبسبب وجود بنى اقتصادية ضعيفة وهشة، وتعتبر اقتصاد أطراف تابع للاقتصاد الفرنسي المركزي وموجه لخدمته، وتم إعطاء الأولوية والأهمية الكبرى للقطاع العمومي الصناعي؛ وبالتالي صاحب هذه الفترة ممارسات فاسدة، بفعل التركيز على الصناعات الثقيلة، واستثمار مبالغ ضخمة والهائلة والاعتماد على الاستيراد المفرط للنماذج الاقتصادية الجاهزة، وصولاً إلى الاستيراد التكنولوجي من الخارج، دون وجود إطارات قادرة على التعامل معها، بالإضافة إلى توظيف عائدات النفط في استيراد كل شيء، لإثبات نجاح النموذج الاشتراكي، الذي عمق من أزمة الاقتصاد الجزائري، وهنا ظهرت ظاهرة التبذير وتبديد المال العام، والإسراف الشديد، وسوء التسيير، الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية (حاحة عبد العالي، 2013، ص 4)، بسبب الطبقة البيروقراطية الناشئة، والتي أصبحت تتحكم في كل شيء، وبالتالي كانت الأرضية خصبة لانتشار بذور الفساد الاقتصادي، ومن ثم انتشاره في مختلف القطاعات، وتناميه مع الوقت، وتحالف الإطارات الصناعية مع السلطة السياسية، مع نخبة مثقفة سيطرت على الجامعة وعملت على التبشير بالفكر الاشتراكي، إذ يرى عبد الغاني عماد أن هناك علاقة وثيقة بين الهيمنة المادية بكل صورها، والأفكار السائدة والمهيمنة بكل أوجهها (عبد الغاني عماد، 2017، ص 32) حيث أن الفشل الاقتصادي وبسبب وجود سلطة سياسية مستبدة، وجد من يبرر له من الناحية العلمية، إذ استطاعت السلطة توظيف المثقف، وإدخاله في علاقة زبونية، عن طريق الاستفادة المادية، مقابل خدمة مشروعها السياسي والاقتصادي.

وبالرغم من الجهود الإصلاحية التي عرفتها فترة الثمانينات، ومحاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق دون مراعاة للمناخ الاجتماعي والاقتصادي للوطن؛ وهو ما زاد من تفشي وافتحال الفساد بكل أشكاله، هذا وعرفت فترة التسعينات ومواصلة تبني الإصلاحات والتعديلات الهيكلية، ما انعكس على السياسات المتبناة في إطار التحرر والانفتاح على العالم، وخصوصية المؤسسات، حيث ارتفعت نسبة البطالة، وتزايد أوجه الفساد، كالرشوة والاختلاس، وبداية ظهور طبقة برجوازية، استفادة من امتيازات التوجه الاشتراكي، حيث ان الكثير من البيروقراطيين الاشتراكيين، تحولوا إلى رأسماليين وأرباب عمل، في ما بعد التسعينات، وقد احتكروا المؤسسات التي كان يسيرونها، وساهموا في إفلاسها، كما تميزت جهود الدولة بالتركيز على محاربة الإرهاب، كحل لمشكل الظروف الأمنية المتدهورة، لتضعف وتقل سيطرتها على باقي القطاعات، وفي هذا الصدد يمكن توضيح أشكال الفساد في الجزائر وذلك من خلال:

أ- واقع الفساد في الاقتصاد الجزائري:

تظهر على الاقتصاد الجزائري ملامح الفساد؛ ففي عام 2014، والتي تعتبر نهاية البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014) تميز الاقتصاد الجزائري وفي ظل غياب التقارير الرسمية، بتضارب الأرقام فيما يتعلق بتحقيق الإنجازات، وفق ما تم التخطيط له، في مختلف القطاعات، خاصة في ظل ما تم رصدته من غلاف مالي لهذا البرنامج، والمقدر بـ286 مليار دولار؛ حيث ظهرت فجوة كبيرة بين الموارد البشرية والطبيعية للجزائر من جهة، والواقع الفعلي، في كل المجالات الاجتماعية واقتصادية، وذلك في إطار الحكم على مسيرتها الاقتصادية، ومعرفة كم الفساد المتفشي فيها من جهة أخرى، وبين المخصصات المالية لمثل هذه البرامج.

ظلت الجزائر ترفع التحديات من أجل بناء اقتصاد إنتاجي، إلا أنه ورغم إمكاناتها المتاحة، وبوجود ذلك الانحراف عن الأهداف، ثم التأكيد على دور الفساد في امتصاص أكبر قدر من هذه الإمكانيات، ومن ثم تعطيل المسار الاستثماري للبلد، ويظهر ذلك من خلال قضايا الفساد كالخليفة بنك، وقضيتي سوناطراك، فضلا عن مشروع الطريق السيار شرق - غرب؛ والذي التهم حصة الأسد من الإنفاق العمومي، وظهر في الأخير انه مجرد أرقام مضخمة ولا تعكس حقيقة ما تم الوصول إليه.

ب- علاقة التوأمة بين الفساد الاقتصادي والاقتصاد الريعي :

بينت العديد من الدراسات صحة العلاقة بين فشل التنمية الاقتصادية للدول، مع سيطرة الأقلية باسم الدولة، ذوي السلوك الريعي، خاصة بوجود موارد هامة تخدم هذا النوع من الفساد، وما ينجم عنه من استنزاف للثروات في ظل عدم العدالة في توزيعها، وهو ما يوسع من نطاق الفساد الاقتصادي (FatihaTalahite, Revue Tiers, Monde, n°161 1/2000)، وهنا تمت الإشارة إلى كون الريع مصدرا أساسيا للفساد وبمختلف أشكاله؛ فالاقتصاد الريعي يولد الفساد في مختلف هياكل الدولة، كونه يقتل روح العمل والمبادرة والمحاسبة، بسبب الوفرة، ومن ثم الاعتماد التام وشبه المطلق على الريع في إنتاج الثروة، وبالتالي يغيب العمل والقيام بالمجهودات، وتحمل المخاطر، دون مراعاة للمحاسبة والمسؤولية، كما أن الاقتصاد الريعي المناهض للاقتصاد المنتج، يجد في الفساد المبرمج ما يحميه، ويجهض محاولات إصلاحه وتغييره، وبذلك تترى البيئة الريفية مناخا مناسبا، لانتشار الفساد (زياد حافظ، 2009، ص 94، 190)، والجزائر على غرار الدول الريفية تعرف إنهاكا في استغلال مواردها الطبيعية، خاصة المحروقات، وهو ما زاد من تبعيتها، ومن ثم تولد الفساد بكل أشكاله، عن طريق الولاءات الخارجية، والاستثمارات الوهمية، حيث ظهرت فئة شديدة الثراء، بينما أصبحت الحكومة تميل إلى التقشف على حساب الطبقات العاملة والفقيرة، وهذا ما ساهم في إعادة إنتاج حالة من القطيعة تشبه ما حدث سنة 1988، وقد تجلت في حراك 22 فبراير، الذي رفض شكل السلطة وشكل الاستثمار الاقتصادي في الجزائر.

III- السلطة الحاكمة في الجزائر وثنائية جمعات المصالح ومجتمع التهميش:

في ديموقراطية أصحاب الياقات البيضاء تتميز السلطة السياسية بفرديتها ودفاعها عن مصالح فئوية ضيقة، وهذا ما ساهم في ضعف تأثيرها على باقي الفئات الشعبية، وأدى إلى ضخامة التهميش في المجتمع (علي الكنز، ناصر

جاي، 1998، ص 44) إنها لغة الريع وتكديس الأموال في يد النخبة الحاكمة، في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نخبة تنجح في كل مرة في إعادة إنتاج نفسها، باليات مختلفة ووجوه جديدة، لكن بنفس الولاء للطريقة الحكم والتسيير، أي الاحتكار وإعادة الإنفاق وفق معايير معينة، تجعل من السلطة السياسية في منأى عن المجتمع، حيث تستطيع خلق فئة أو نخبة مقربة من السلطة، ومستفيدة من الامتيازات المالية، توكل إليها مهمة الترويج السياسي، والحفاظ على شكل السلطة، وعلى التقسيم غير العادل للثورة، من جهة، ومن جهة أخرى، تربط كل هياكل الدولة ومؤسساتها، وحتى المجتمع، بالريع النفطي، وعدم السماح بظهور أي قطاع منافس، يمكن أن يؤثر على التبعية للمحروقات، التابعة أصلاً للسلطة المركزية، والمنفصلة عن المجتمع، وبالتالي يتحول المجتمع إلى قوى ضخمة لكنها تعيش على الهامش، الاقتصادي والسياسي، وتصبح اللعبة السياسية محسومة، عن طريق عدد محصور من الناخبين المميزين، أو ما يعرف بالوعاء الانتخابي قليل العدد، مما يدفع بالسلطة السياسية إلى إقامة علاقة زبونية، بينها وبين الناخب (فيليب ريتور، 2018، ص 35) الذي ينجح كل مرة في إعادة إنتاج نفس السلطة السياسية، مقابل تحول هذا الوعاء الانتخابي، إلى وعاء مالي واستثماري، يستفيد بطريقة مضاعفة وتفوق، ما يعود على المجتمع في شكل خدمات وتحويلات اجتماعية.

إن فقدان السلطة الحاكمة للشرعية السياسية والاجتماعية، على حد تعبير ماكس فيبر، يجعلها تبحث عن شرعية من نوع آخر، تكون مصطنع واتفاقية بين الحاكم الفاسد، وبين أقلية تكون بمثابة الوسيط بين الحاكم والمجتمع، وهو ما تعيشه الجزائر، منذ الاستقلال، عن طريق تضخيم صورة القيادة السياسية، والاستثمار في الشرعية الثورية، وتوظيف الخطاب الشعبي، الذي يهدف بالأساس إلى التجنيد، وإلى الهاء الرأي العام، عن طريق المشاريع الضخمة، كالبناء والتطوير والتحديث، بالإضافة إلى هاجس العدو الخارجي، وضرورة الاتحاد وتقوية اللحمة الاجتماعية، وتأجيل كل المطالب، إلى غاية بناء الدولة، هذا الخطاب ساهم في بروز فئة بيروقراطية، استحوذت على الكثير من الثورات، ومهدت بدورها إلى بروز البرجوازية أو الأوليغارشيا الجديدة في الجزائر، بعد الانفتاح والتعدد، حيث يبقى النفط ومداخيله يشكلان عصب الاقتصاد الوطني، واستمرت السلطة في احتكار هذه المادة، واستخراجها وبيعها، وتوظيف عائداتها في الحفاظ على ما أصبح يعرف بالسلم الاجتماعي، عن طريق سياسات اجتماعية مبالغ فيها، وغير مبررة، تكون أحيانا غطاء للكثير من الفساد المالي والتلاعب بالثروات الوطنية، حيث نجد الجزائر مثلاً تركز على السياسات الاجتماعية دون دراسة، مثل بناء 200 ألف وحدة سكنية سنوياً، أغلبها موجة للفئات الهشة (نصر الدين عيساوي، 2016، ص 60)، وهي مجرد تغطية لفساد مالي ضخمة، عن طريق لفت الأنظار والهاء الرأي العام، إذ وصل العجز في تنفيذ المخططات الخماسية ما بين سنة 2000 وسنة 2014 إلى 30%، (نصر الدين عيساوي، 2016، ص 59) وهي تحال على المخططات أخرى، ويجري تعويضها دون أدنى شكل من المحاسبة والمتابعة إذ أن الكثير من البرامج السكنية، معطلة وقد نهبت أموالها، من طرف نخبة سياسية ومالية، تشكل شبكة فساد ضخمة أنهكت الاقتصاد الوطني المنهك أصلاً، حيث أصبحت السلطة الحاكمة تشتري الولاءات، بعد ان عزلت المجتمع، فاعتزل المجتمع المشاركة السياسية والانتخابية، وبذلك أصبحت اللعبة السياسية محصورة في جماعات الولاء، التي تشكل فئة قليلة من المجتمع، لكنها تمتلك وتتحكم في ثروات البلاد.

إن تحكّم هذه الجماعات في الثورة، واستفادتها من امتيازات وإعفاءات، لم يكن وليد التعدد والانفتاح، حيث عرفه نموذج الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وذلك من خلال الحزب الواحد الطائفي، الذي أصبح يسيطر على كل شيء، وفي نفس الوقت، يقوم بدور الرعاية والكفالة للمجتمع الذي تم تصوّره على أنه قاصر، وغير ناضج، ولا يمكن الوثوق به، لكن تبقى المعارضة وحتى وإن كانت تنشط في الخفاء، فإنها يمكن أن تمرر رسائلًا للمجتمع، وتؤسس لحالة من التمرد أو العصيان، ولذلك تعمد الدولة، إلى خلق القنوات الزبونية، وتعزيز مكانة الفئات القليلة والمستفيدة، حتى تتولى وظيفية تدجين المجتمع، أو ممارسة المعارضة مدفوعة الأجر، عن طريق تحديد مجموعة من الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها، مثل التفريق بين السلطة الحاكمة، والرئيس أو القائد والزعيم، هذه العقلية التي تركزت في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حيث أصبحت المعارضة بكل أشكالها، تعارض توجهات الحكومة وكل إصلاحاتها، بينما تستنهي الرئيس، وتعبّر عن دعمها وولائها المطلق له، رغم أن السياسات العامة من صنع ومن توجيه، والحكومة ما هي إلا أداة تنفيذ، في ظل نظام رئاسي شديد التركيز للصلاحيات فيد الرئيس، لكن لعبة ومسرحية التواصل السياسي، ولعب الأدوار، هو الذي حتم على المعارضة وكل أطراف المجتمع المدني، الانتقال من المعارضة الفعلية، إلى المعارضة الشكلية مدفوعة الأجر، حيث يرى بول باطلة، أن هناك نوع من التضخم في المعارضة والأحزاب والنقابات، بالإضافة إلى حصولها على ترقيات في مختلف القطاعات، وحصولها على قروض سخية (Balta, p, Rouleau, 1981, p 58)، مقابل تقديم الولاء المطلق للسلطة الحاكمة كون تلك العلاقات ستكون هي الضامن الوحيد لاستمرار السلطة السياسية، التي تعاني من أزمة في التواصل مع المجتمع، الذي يعيش البطالة وسوء توزيع الثروة، ونوع من الإهمال في قضية صنع القرار، خاصة المناطق المعزولة والداخلية، واليوم الساحة السياسية في الجزائر تعرف مظاهر جلية للانتشار الممارسة الزبونية بين السلطة الحاكمة، وبين عدد كبير من الزبائن الذين يقدمون خدماتهم مقابل التغلغل في الدولة، خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ نشهد ظاهرة رجال الأعمال الجدد، الذين تحصلوا على قروض بنكية وتحولوا إلى متحكّمين في الاقتصاد الوطني، رغم عدم تقديمهم لأي إضافة للدخل القومي، حيث يمكن تلخيص مظاهر الاستثمارات التي يديرونها في مايلي:

- مشاريع تعتمد على التمويل الحكومي
- الإعفاءات الضريبية
- الإنتاج موجه للسوق المحلي فقط، وغير قابل للتصدير
- عدم القدرة على توفير العملة الصعبة
- الاعتماد على عمالة ممولة من طرف الدولة (عقود المساعدة على الإدماج المهني)
- احتكار المواد الأساسية خاصة الغذائية والتحكم في أسعارها
- التوجه المفرط نحو الخصخصة وإضعاف القطاع العام.

بالإضافة إلى تدخل هؤلاء المستثمرين في العمل السياسي، وبذلك توظيف أموال الدولة، في خدمة مترشحين معينين، وبالتالي الانتقال إلى الدرجة الثانية من العلاقات الزبونية المتمثل في شراء الأصوات، والتأثير على الناخبين. حيث أن الزبونية تأخذ صورة مبادلة الزعيم أو المترشح شخصيا أو عن طريق الوسطاء أو الحلفاء مبادلة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، والصحية، والإدارية بالولاء السياسي، والدعم من طرف الأحزاب أو الأتباع(مرقومة منصور، 2010/2009، ص113) هنا نجد تدني المستوى المعيشي وزيادة مظاهر الفقر، والبطالة، وانسداد الأفق، قد اتسع لد قطاع واسع من الشعب، الذي يعتزل سياسيا، وهذا ما تم تسجيله في عشرين سنة الأخيرة، عن طريق تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات، وتحول كل المناسبات الانتخابية إلى ممارسات شكلية، بسبب التزوير، وقوة الجهاز البيروقراطي الذي تعتمد عليه السلطة الحاكمة، إضافة إلى انحصار المشاركة في عدد محدود ممن الزبائن السياسيين، في شكل إحداثي، إذا استطاعت السلطة الحاكمة تعميم الفساد السياسي والمالي، وبذلك اصح الجميع متورط في علاقات تبادلية، عن طريق الحصول على الامتيازات مقابل إعادة إنتاج نفس السلطة السياسية، عن طريق السوق الانتخابية، وتدخل المال الفاسد، وعدم وجود آليات للرقابة، كون الدولة غير معروفة، وهي متماهية في القادة السياسيين، وفي تلك الأحزاب المرتبطة بالنظام السياسي، وتدرك ان بقائها مرتبط بالحفاظ على الاقتصاد الريعي، وتحكم الدولة في خيوطه.

إن العقلية الزبونية التي تسيطر على المشهد السياسي في الجزائر، وهي مرتبطة أساسا بتحكم الدولة في مصادر الدخل، وفي توزيعها، لم يبق حكرا على جهازها البيروقراطي القوي، أو تلك الأحزاب السياسية التي تعاني من انعدام القاعدة الشعبية، أو حتى المجتمع المدني المنقطع عن المجتمع الفعلي، بل تعدت إلى إدخال الجهاز الإعلامي، العام والخاصة، في عملية التسويق السياسي، وعدم السماح بتكوين رأي عام واعي ومدرك لما يدور حوله، حيث أن النظم الفاسدة لا تسمح بإنارة الرأي العام، ولذلك يعلب الإعلام دورا حاسما في خلق الرأي العام وتوجيهه، عن طري كم هائل من القنوات الإعلامية، التي توكل إليها مهمة جعل الجماهير معرضة للانفعالات أكثر مما هي معرضة للرشاد(فيليب ريتور، 2018، ص31) حيث أصبح الإعلام في الفترة الأخيرة يقو بنفس مهمة المعارضة السياسية الشكلية، عن طريق مهاجمة الحكومة والتركيز على الفساد المحلي، وفي نفس الوقت استثناء مؤسسة الرئاسة من أي انتقادات، واعتبارها مؤسسة نزيهة ومدافعة عن القضايا الاجتماعية، وهذا راجع أيضا إلى إشكالية التمويل التي تعاني منها تلك القنوات، وتحكم السلطة السياسية في الإشهار العمومي، واستخدامه كقناة زبونية، حيث يكون بمثابة الهدية أو المكافئة التي تتحصل عليها وسائل الإعلام مقابل الترويج السياسي والإعلامي، وتوجيه الرأي العام.

إن هذه الخطابات رغم قوتها وهيمنتها، إلا أنها لم تستطع الحد من تبلور الوعي لدى فئات المجتمع، التي أدركت أن هناك استنزاف للمال العام، مقابل عدم حدوث التغيير المنشود، حيث عجزت السلطة عن تقليص الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع، إذ نمت جماعات المصالح، وتضاعفت ثورتها، بينما تضخمت فئات التهميش وتراجعت قدرتها الشرائية(كرايس الجيلالي، جمال الدين مهلول، 2019، ص 235).

كما أن جماعات المصالح، أو الولاء السياسي، هي جماعات منفصلة بمصالحها الشخصية، حيث نجدها تدافع عن خياراتها، وترفض الاستسلام أو الاعتراف بوجود خلل ما، وعدم القدرة على المواصلة، في عملية التسويق، كونها جماعات

قد تكون مرتبطة بقوى خارجية، او بقوى داخلية غير مهتمة لمستقبل البلاد، ولذلك نجدها رغم الوضع الاقتصادي الخطير، وتآكل احتياطات الصرف، وتآزم الكثير من القطاعات مثل التربية، والتعليم العالي، والصحة، وبداية التفكير في الاستدانة الخارجية، إلا أن تلك الجماعات نجدها تواصل مساعيها، من اجل إعادة إنتاج النظام السياسي، والمحافظة عليه، والدفاع عن خياراته، وهذا ما شدته الجزائر، قبيل حراك 22 فبراير، حيث حاولت السلطة السياسية، وعن طريق اذرعها المالية والإدارية، والحزبية، وإقناع الناخبين بضرورة استمرار نفس النظام، إذ يمكن الإشارة إلى نوع من التناقض في خطاباتها، فهي تسعى إلى بقاء النظام القائم، من اجل انقباض البلاد من حالة الانهيار التي تسبب فيها النظام نفسه، وهي تربط بين رحيله وبين استفحال الأزمة، وهذا ما يشير إلى خطورة تلك الجماعات، التي تعمل على منافع مادية لأعضائها وحماية المكاسب المتحصل عليها وتدعيم رفاهية الفئة التي تمثلها (محمد السويدي، 1990، ص ص 114، 115) وهذا الخطاب المنفصم والمتناقض، ولد حالة من الوعي الجماهيري، حيث أدرك المجتمع، أن تلك الجماعات تعمل من اجل مصالحها الخاصة فقط، وان تغيير النظام، لا يخدمها، وهنا تتجلى مدى خطورة الزبونية السياسية، حيث تؤدي إلى بروز قوى متعددة ومنتشرة في مختلف القطاعات، وتدعم بعضها البعض، حيث يسعى رجال الأعمال عن طريق توظيف المال السياسي، إلى تهدئة الجبهة الاجتماعية، بينما يعمل الإعلام المأجور على تغليب الرأي العام، وتنخرط الأحزاب السياسية الشكلية، في تمرير خطاب سياسي، يزاوج بين إستراتيجية التخويف، من جهة ومن جهة أخرى الغرق في الشعبوية المفصوحة، عن طريق التخوين، واجترار خطاب العدو الخارجي، ونظرية المؤامرة، والدفاع المستميت عن السلطة السياسية، حيث أن بقاء هذا الجزء من هذه المنظومة، يستدعي بقاء المنظومة كلها، وهذا ما أدركه المجتمع، خاصة فئة الشباب في المدن الكبرى، التي سنجها هي شرارة الحراك السياسي في الجزائر، مثل ما كانت في أحداث أكتوبر 1988، وهو شباب مهمش وعاطل عن العمل، وبدون مستقبل واضح (علي الكنز، ناصر جابي، 1998، ص 53).

إن وجود السلطة الحاكمة في نوع من الراحة المالية، وتحكمها في كل مداخيل الدولة وفي إنفاقها، يجعلها في منأى عن المجتمع التهميش، الذي لم يعد يحتوي العاطلين عن العمل، وسكان المناطق المعزولة، حيث لا تستطيع الدولة تلبية كل المطالب، ولذلك تكتفي بالمناطق الكبرى، وتعتمد على المشاريع الضخمة، والموجهة لتخدير الرأي العام، بل أصبح جل المجتمع يشعر بالتهميش والإقصاء من اللعبة السياسية، وحتى من عملية توزيع الثورات، إضافة إلى عامل فقدان الثقة في المعارضة التي تميعت وتصبحت مغيبة من جهة، ومرتبطة بالسلطة من جهة أخرى، ساهم في استفحال ظاهرة الزبونية، وبذلك نشأت الممارسة السياسية، وتحولت إلى سلعة قابلة للمقايضة، فنظام الحاكم يخلق زبائن من الحجم الكبير، من خلال الأحزاب والمنظمات والجمعيات، وحتى المثقفين، من اجل إضفاء الشرعية على ممارساته، مقابل الامتيازات التي يتحصلون عليها، كما ان الزبائن الكبار للنظام، يعملون على خلق زبائن من الدرجة الثانية والثالثة، عن طريق توظيف الأموال في شراء أصوات الناخبين، وخلق جماعات ولاء صغيرة وتستفيد حسب حجمها، مثل الطلبة والعمال المرتبطين برجال العمال الفاسدين، وجيش من الإعلاميين، حيث يصورون السلطة الحاكمة على أنها قوية ومنتفذة، وأنها ستعتمد على جهازها البيروقراطي في التأثير على نتيجة الانتخابات، كما أنهم يوجهون الإداري العام نحو عدم الجدوى من مواجهتها واستحالة التفوق عليها (كرايس الجيلالي، سمير قيجي، 2019، ص 477)، إذ ينجحون في عزل السلطة عن المجتمع، وبالتالي تصبح مفروضة بطريقة فوقية، وغير نابعة من المجتمع،

كما أن خطاب التأييس، وجعل كل محاولات الإصلاح فاشلة، أو حكم عليها بالعبثية، وهذا حتى يشعر مجتمع التهميش والذي يعتبر القوة الأكبر في البلاد، لكنها تنسحب من الحياة السياسية، كونها تشعر بعدم قدرتها على أحداث التغيير، وهذا ما عبر عنه فليب ريتور، باللامبالاة السياسية إذ يتم تصوير السلطة السياسية على أنها في غنا عن الدعم الشعبي (فيليب ريتور، 2018، ص33) وهذا ما عكسه خطاب الكثير من السياسيين قبل حراك 22 فبراير، حيث تضخمت الدولة، غالى درجة وصل فيها الوضع العام إلى مرحلة الانفجار الاجتماعي، الذي خرج يطالب بإحداث القطيعة مع المرحلة السابقة، وهذا بسبب الشعور بنوع من الاحتقار للمجتمع، وممارسة الوصاية عليه، في ظل تنامي الأزمة المالية، وتوجه الاقتصاد نحو الانهيار.

إن عملية تسليع السوق السياسي، وفرض منطق غير منطق الانتخابات، وتفرد السلطة بالإنفاق العمومي، وتحصين نفسها بجملة من القوانين، وتقييد القضاء، وتحويل السلطة التشريعية إلى مجرد هيكل بلا روح، وإقحامه في العلاقة الزبونية، حيث يحتفظ بعض النواب بمقاعدهم منذ انتخابات 1997، حول الخطاب السياسي إلى لغة الخشب، التي تستثمر في كل الممارسات التقليدية، مقابل الحصول على نصيب من الربح، جعل من العملية الانتخابية عملية عبثية، قاطعها مجتمع التهميش الذي أصبح يضم الأساتذة الجامعيين والأطباء ومعطوبي الجيش، والمعلمين، الذين عجزت الدولة إن تلبية مطالبهم بسبب الأزمة الاقتصادية، وفي نفس الوقت إصرارها على البقاء في الحكم، حول العملية الانتخابية برمتها إلى سوق سياسي يتحكم في منتوجاته المحترفون (الأحزاب والمرشحين والقادة ورؤساء القبائل والعشائر والأعيان) (بيير بورديو، 1990، ص 111) وهنا اختلط التقليدي بالحديث المقلد، حيث لم تعد العلاقات الزبونية حكرا على المجتمعات التقليدية، أو في البنى السياسية ما قبل الدولة، لكنها انتقلت إلى البنى الحديثة، مثل النقابة والحزب والمنظمة والجمعية، لكنها تعمل وتشتغل داخل المجتمع وفي علاقتها بالسلطة السياسية بنفس طريقة اشتغال القبيلة والعشيرة، ولذلك يمكن تسميتها بالقبيلة المستحدثة، والعلاقات القبلية الجديدة، حيث تحول الرئيس أو الحاكم إلى شخصية مباركة أو مقدسة، بينما يكون الجميع في خدمته، ويعملون على الحفاظ على بقائه، وإعادة إنتاج نفس الممارسات السياسية، وهذا طبعا راجع إلى عدم وجود اقتصاد منتج، واعتماد مختلف البنى السياسية والاجتماعية، على التمويل الحكومي، وبذلك التحكم فيها وتحكم في توجهاتها، كونها تخلت عن دورها الحقيقي، وتحولت إلى جماعة ولاء، تبحث عن مصالحها الشخصية، حيث يمكن لجماعات المصالح، أو العصب الزبونية، أن تكون تقليدية والرابط بينها ديني أو عرقي أو النسب والمصاهرة، ويمكن إن يكون الرابط اقتصادي، أو سياسي (محمد توهيل، فايز ابو هنتش، 1998، ص 170).

ولذلك يمكن القول أن استحواذ السلطة السياسية على مداخل الربح، أدى بها إلى الاستقلال عن المجتمع، وبذلك أصبحت تكتفي بخلق جملة من القنوات الزبونية، التي تعمل على رعايتها وتمويلها، مقابل لعب دور الجمهور السياسي في العمليات الانتخابية، وهي توظف مقدرات الدولة من جهة، في شراء الأصوات الانتخابية، بالإضافة إلى ترسانة من المثقفين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، يعملون على شرعنة وتبرير كل ممارسات السلطة الحاكمة، إضافة إلى طبقة سياسية مصطنعة ولا تعكس الواقع الاجتماعي، ولا حجم الصراعات السياسية، وصولا إلى إعلام مبتذل، ويقوم بتوجيه الرأي العام، خاصة عندما المناسبات الانتخابية، هذا المشهد، أدى إلى انقسام حاد داخل المجتمع، بين فئة واسعة ومهمشة، ومنسحبة سياسيا، وغير مؤمنة بالتغيير عن طريق الانتخابات، وفئة قليلة ومستفيدة ومتحكمة في

الثروة بطريقة غير شرعية، تختفي لفترة ثم تعود للنشاط حسب المناسبات وعن طريق الإيعاز من طرف النظام، وهذا ما يتجلى في آلاف الجمعيات التي تتحصل على الدعم المالي والإداري مقابل نشاطها المناسباتي، مبايعتها للسلطة الوطنية والمحلية (اسماعيل قيرة وآخرون، 2001، ص 140) مشهد وصل إلى مستوى اللاعودة، قبل رئاسيات 2019، حيث انفجر مجتمع التهميش في وجه السلطة الريعية، وفي وجه زبائنها من مختلف الدرجات، حيث جاء الحراك في شكل غضب اجتماعي واقتصادي، وفي نفس الوقت رفع مطالب سياسية شديدة الجرأة والحدة.

IV- حراك 22 فبراير في الجزائر: غضب اجتماعي ومطالب سياسية:

يقول المفكر العسكري الصيني صون تزو: "التفوق الأكبر يتمثل في كسر مقاومة العدو دون قتال" (آندري كوروبوك، 2019، ص 08) ربما هي الإستراتيجية الجديدة، التي أصبحت تعتمد حورب الجيل الرابع، سواء بين الدول، أو بين الشعوب وأنظمتها السياسية، التي تصل إلى مرحلة العبثية، وتهمار من حولها كل لسباب بقائها، ويجد المجتمع نفسه مضطرا إلى إعادة ترتيب البيت السياسي، كونه يدرك أخيرا، أن سبب الانتكاسة الاجتماعية والاقتصادية، هي الطبقة السياسية الحاكمة، وما يحيط بها من زبائن من مختلف القطاعات، وهنا يخرج مجتمع الصمت والتهميش من حالة الانسحاب، إلى حالة المشاركة، لكن عن طريق إحداث القطيعة أولا، وهذا ما عرفه المجتمع الجزائري من خلال حراك 22 فبراير 2019، في ثاني موجة غضب عارمة بعد تلك التي عرفها سنة 1988، حيث انخرط المجتمع ككل في احتجاجات عارمة، ترفع مطالب سياسية ومناديه بالتغيير الكلي والجذري للنظام السياسي، حيث تجاوز المحتجون وفي أول خرجة كل المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وتم التركيز مباشرة على إعادة النظر في قواعد اللعبة السياسية، حيث كان ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، بمثابة السبب الرئيسي أو المباشر للحراك، كون ترشحه كان في ظل حالة صحية سيئة، وفي نفس الوقت غضب اجتماعي واقتصادي عارم (احلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، 2019، ص 97).

إن خروج الحراك بطريقة عفوية، ومطالبته بإلغاء الانتخابات الرئاسية، التي لم تكن مقنعة، لا يمكن اعتباره السبب الوحيد للحراك الجزائري، حيث إن حالة الغضب والغليان، ليست وليدة سنة 2019، وإنما تعود إلى فترات طويلة، لكن ذلك الغضب الاجتماعي، والساخط على مدى تغلغل الفساد في مفاصل الدولة الجزائرية، كان ينشط ويتحرك خاصة على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، التي احتوت الكل المهمشين والعاطلين عن العمل، والفئات العمالية مهضومة الحقوق، حيث أصبح الفيسبوك الحاضنة الرئيسية، لكل التيارات المناوئة للسلطة السياسية، التي أصبحت تضاف إلى الغضب الافتراضي، على انه نوع من تخفيف الضغط، ولذلك لم تعر الكثير من الاهتمام، لتلك المجموعات التواصلية التي استطاعت توجه الريا العام في لحظة ما، ومن جهة أخرى نجد الدولة في مفهومها التقليدي عاجزة أمام قوة الإعلام الجديد، حيث أعاد تعريف عملية التواصل من جديد، حيث أن الفيس بوك استطاع أن يكون من جهة فضاء لكل الفئات المهمشة والمقصية اجتماعيا وسياسيا، ومن جهة أخرى أسس لثقافة القطيعة بين السلطة الحاكمة والمجتمع خاصة الشباب منه (كرايس الجليلي، ربيع زمام وآخرون، 2019، ص 26) وبذلك فان كل المهمشين انسحبوا إلى العالم الافتراضي، وجرى التنظيم لكيفية تحييد العصبية الحاكمة، عن طريق عمل يحمل ملامح الانتفاضة، لكنه لا يخرج عن الإطار السلمي والمنظم، والضغط دون مواجهة، وهذا راجع إلى كون

الحراك الجزائري، جاء بعد سلسلة من التحركات الشعبية في الوطن العربي، والتي كان لبعضها حملات خطيرة على تلك الدول، إذ يمكن القول أن الحراك الجزائري وظف تجارب الربيع العربي، واستفادة منها في إرباك الخصم، دون الحاجة إلى المواجهة العنيفة.

إذ يمكن القول إن الطابع السلمي من أهم ما يميز الحراك الجزائري، الذي بدا بطريقة عفوية وغير منظمة، لكن سرعان ما تحول إلى تكتل شعبي، يرفع شعارات واحدة، على رأسها التغيير، إضافة إلى السلمية حيث يعتبر شعار سلمية سلمية، من أهم انشغالات الحراك الجزائري، والذي استطاع الحفاظ عليه، طيلة مسيرته، وهذا راجع أيضا إلى عزل الطبقة الحاكمة، وتخلي المؤسسة العسكرية عنها، حيث تعهد قادتها بحماية الحراك ومرافقته منذ يومه الأول، ولذلك أصبحت السلمية أشبه بنوع من التعاقد بين المؤسسات الأمنية والعسكرية وبين فئات الحراك، وهذا ما اعتبره الكثير من الباحثين من أهم خصائص الحراك الجزائري (لويزا ايت حمادوش، 2019، aljazeera.net) وهنا يمكن العودة إلى النظريات الحديثة، التي حاولت تقديم طرق ووسائل سلمية لإنهاء حالات الاستبداد، والظلم، دون الانخراط في الأعمال العنيفة، وهذا ما يعرف بالثورات الملونة، والتي قد تدخل في إطار فرض تحولات عميقة في الخارطة السياسية الدولة، من طرف القوى العظمى، عن طريق تهيئة الظروف لتحرك الشعوب ضد أنظمتها السياسية، لكن تبقى وعي المجتمع ومدى إدراكه للواقع الدولي، سببا رئيسيا في نجاح تلك الثورات أو فشلها، حيث يرى اندرو كوروبوك أن الثورات الملونة هي تشجيع الأفراد على الإطاحة بحكوماتهم (أندرو كوروبوك، 2019، ص 50) كما أن عملية الإطاحة لا تكون من فراغ، وإنما تكون نتيجة أسباب منطقية، وأخطاء فادحة من طرف الأنظمة السياسية، وذلك بسبب الفساد المالي، وعدم وضوح المستقبل، واستمرار السلطة في الاتكاء على الشعبوية كخطاب سياسي، وإحاطة نفسها بالكثير من الزبائن، إلا إن حالة الغضب قد تكون أشبه بالانهيار سد، حيث لا يمكن الوقوف في وجه تلك المياه المنهمة، ولا الإنقاص من سرتها، وتصبح كل الحلول المقترحة فاقدة للفعالية، وإذ تنعدم كل سبل الحوار بين الحاكم وبين المجتمع، خاصة عندما يتبنى عقلية السرب المنقوض على مراكز القوة الرمزية والإدارية للسلطات، وهذا ما يعبر عنه بالعقل الجمعي ((أندرو كوروبوك، 2019، ص 65).

إن الحراك في الجزائر، خاصة في أسابعه الأولى، تتميز بنوع من التنظيم المحكم، رغم عدم وجود قيادة فعلية، لكن وحدة المطالب وابتعادها عن الفئوية والمطلبية الاجتماعية والاقتصادية، جعله يبدو في شكل كتلة واحدة تتحرك بإستراتيجية منسقة ومتكاملة، إذ تم التركيز على ضرورة رحيل النظام السياسي الفاسد، خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث أصبح شعار كليتو البلاد ياسراقين، من أهم ما رفع في وجه السلطة الحاكمة، التي حاولت تحوير مطالب الحراك، وتقديمها على أنها اجتماعية وليست سياسية، وهذا عكس استراتيجياتها سنة 1988، حيث حورت المطالب من اجتماعية واقتصادية إلى مطالب سياسية، وقدمت إصلاحات سرعان ما تحولت إلى شكلية إذ يبقى النظام القديم هو المتحكم في المشهد السياسي، ولذلك يمكن القول انه ورغم المطالب السياسية الراديكالية، الوجهة للنظام السياسي، إلا أن الخلفية كانت نتيجة تنامي التهميش، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وعدم قدرة النظام على تقديم البدائل، وإصراره على إعادة ترشيح الرئيس بوتفليقة، رغم غيابه التام عن الساحة والسياسية، ولذلك كان الحراك كردة فعل لضغوطات اجتماعية وحتى نفسية (احلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، 2019، ص 100) وكان أيضا فرضا لكل إشكال الزبونية السياسية التي كان النظام السياسي يحيط بها نفسه، حيث تم تعنيف وطرده كل

الأحزاب السياسية التي حاولت المشاركة في الحراك، حتى المعارضة منها، كون الشارع وصل إلى درجة من الوعي، التي لم يرفض فيها السلطة الحاكمة فقط، وإنما رفض منظومة الحكم ككل، خاصة في أسابيع الأولى، حيث إبان عن وعي كبير وقدرة على قراءة الوضع، وعدم السماح بالانتفاف على مطالبه السياسية، المشحونة اقتصاديا واجتماعيا، والتي يرجعها بالأساس إلى آليات اشتغال النظام السياسي، وكيفية رفع المدخلات وكيف يتم الرد عليها في شكل مخرجات، يتم تشويهها من طرف محيط النظام أو زبائنه، حيث يعتقد راو اوليفيه، أن من أشكال الزبونية السياسية، العصبية السياسية والاقتصادية الحديثة «النقابات والأحزاب» (روا اوليفيه، 2000، صص 365، 366) وهذا ما عكسه النظام السياسي الجزائري في علاقته مع المجتمع، وبسبب الراحة المالية، وتحكمه في مصدر الدخل الوحيد، وبذلك استطاع ان يتخلى عن الدعم الشعبي، واكتفى بفئة قليلة، من المستفيدين، خاصة رجال الأعمال، الذي أصبحوا يلعبون دور السماسرة في كل استحقاق انتخابي، عن طريق شراء الأصوات وتوظيف المال الفاسد، إذ يعتقد روا أن الزبائنية تعتبر علاقة جد قوية في المجتمع السياسي للعديد من الدول النامية بما فيها الجزائر(روا اوليفيه، 2000، ص 366).

إن إستراتيجية الزبائن، التي يعتمد عليها النظام السياسي، ولقيت رفضا واسعا من طرف شباب الحراك، حيث سارع النظام الى التضحية بالصفوف الأمامية من داعميه الماليين والسياسيين، عن طريق محاولة كسر الحراك، عن طريق إقالة الحكومة، وتوجيه تهم تتعلق بالفساد لقاداتها، ثم سجن رموز أحزاب المولات، والكثير من رجال الأعمال، وبعض المقربين من الرئيس ودائرته الضيقة، إلا أن الحراك رفض كل تلك الإصلاحات، وأصر على وقف المسار الانتخابي، وعلى إنهاء حكم الرئيس بوتفليقة، كما رفض الحراك الانسحاق وراء المطالب الفئوية والجهوية، أو حتى التصادم مع قوات الأمن، بالإضافة إلى تأكيد الدعم المطلق لمؤسسة الجيش، وهنا يمكن القول إن الحراك في الجزائر تبنى مدخل اللاعنف لجين شارب، الذي يعرف بميكيافلي اللاعنف، حيث يرى أن اللاعنف يقتضي استخدام الحروب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ومؤسسات المجتمع، عن طريق النضال والتفاوض(أندرو كوروبوك، 2019، ص 71) أي الحفاظ على سلمية الحراك، ونقله إلى مختلف القطاعات، حيث انخرط تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات، المحامون، وتقاعدوا الجيش، وتم كسر حظر المسيرات في العاصمة، وأصبحت الجمعة يوما وطنيا للغضب الجماهيري، المتحكم فيه، وفي سلميته، وفي نفس الوقت رفض التعاون مع أي قرار من طرف السلطة الحاكمة، وهذا ما يعرف بالتحدي الجماهيري الذي يؤدي الى نزع قدرات الحاكم الدكتاتوري وبالتالي عزله عن المجتمع(أندرو كوروبوك، 2019، ص 72)، حيث نجح الحراك في فتح تحقيقات ضخمة حول الفساد المالي ونهب المال العام، بالإضافة إلى سجن شخصيات نافذة كانت تسيّر البلاد في الخفاء منذ أكثر من خمس سنوات، إلغاء الانتخابات الرئاسية لمرتين متتاليتين، ومن أهم انجازات الحراك عدم السماح له بان يأخذ تطورات الربيع العربي، الذي اخترق خارجيا، وتحول إلى ثورة ملونة تخدم النظام العالمي الجديد وتعيد ترتيب المنطقة العربية، حيث رفض الحراك كل أشكال العنف، بينما ضمنت المؤسسة العسكرية سلمية التحركات الشعبية.

إن حراك 22 فبراير كان حراك المهمشين ومقصين، حيث نشأ وتبلور واكتمل دخل مواقع التواصل الاجتماعي، التي تحولت غالي عالم موازي للعالم الحقيقي، الذي سيطرت عليه لغة المصالح، والشرعية المالية المصنوعة، وانحصرت اللعبة الانتخابية بين نظام فاسد يدفع المال من اجل البقاء، وأقلية مستفيدة تريد أن تكسب مقابل عملية إعادة الإنتاج، بينما أصبح العالم الافتراضي ساحة للتمرد، وإعلان الرفض والدعوة إلى إصلاح الوضع السياسي عن طريق

هبة شعبية، حيث يمكن القول ان هوية جديدة تأسست في المواقع الافتراضية، وهي ناقمة على الوضع، وبدأت منذ فطرة طويلة تبدي رفضها لما يحدث، عن طريق النقد والكتابات الفيسبوكية التهمكية، والدعوة إلى مقاطعة الانتخابات بكل أشكالها(كرايس الجيلالي الدين وربيع زمام آخرون، 2019، ص 22). كما أن هذه النبذة الجديدة في الاحتجاجات، ساهمت في الحفاظ على سلميتها، حيث لم تعد القنوات التلفزيونية العمومية أو خاصة مصدر معرفة أخبار الحراك، بل مواقع التواصل، التي احتوته وأصبحت تمارس دور الرقيب، على إي تجاوز أو ميل إلى العنف سواء من طرف المحتجين أو من طرف قوات الأمن. وهنا تبرز أهمية الاتصال والدور الذي يلعبه، في التنظيم والتأطير والتأثير، حيث يمكن العودة إلى قانون ما تكاليف(انظر الشكل رقم 01) حول الاتصالات التي يمكن القيام بها كل ما زاد عدد الهواتف، مع تعديل بسيط، وهو وضع حاسوب أو هاتف ذكي مكان هاتف البيت، لتدرك كم حجم المعلومات التي يمكن تداولها، وما يمكنها أن تؤدي إليه من تشكل للراوي العام وقد نجح الفيسبوك في تجنيد الحراك العديد من المنزلقات الخطيرة، كما انه نقل صورة عن واقع الحراك إلى مختلف أنحاء العالم، وبالتالي حد من فكرة تحويل الحراك الجزائري إلى ثورة ملونة على شاكلة ما حدث في أوكرانيا أو سوريا أو ليبيا، حيث بقي الوضع متحكما فيه، خاصة مع وجود مؤسسة عسكرية قوية في الجزائر، ولديها نسبة قبول كبيرة لدى الناقلين على الأوضاع الاجتماعية، كما أنها ساهمت في اتخاذ قرارات سياسية شجاعة، وهنا تحول حراك المهمشين والعاطلين عن العمل، غالى نموذج فريد من الوعي والقدرة على إدارة الأزمات، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في تسير وتأطير الحراك ومراقبته، واستشراف تطورات، إذ إن الفيس بوك مده لحراك وهو الآن يرافقه، وسيبقى الضامن لسلميته(كرايس الجيلالي، الدين، ربيع زمام آخرون، 2019، ص 26).

إن ما يميز حراك 22 فبراير، انه انطلق بطريقة عفوية، لكنها تحمل مشروع واضح، ووعي كبير بما يدور داخل هرم السلطة، الذي كان يعتقد انه قد عزل المجتمع، أو وصل به إلى مرحلة اليأس المطلق إلا إن الانسحاب الذي كان يعيشه المجتمع، لم يمنعه من تكوين رأي عام، وتحين الفرصة لإنهاء حالة اللايقين التي تمر بها البلاد، حيث تمت عملية تجميع كل القطاعات، وخلخت الموازين فيها، وتمير إصلاحات خطيرة، في ظل غياب تام لمؤسسة الرئاسة، التي لم تعد برأس واحد؟ بل تعددت فيها الرؤوس وتعددت القرارات، إلى درجة التضارب والتناقض، وهذا كله ولد وعيا شعبيا منقطع النظير وساهم في تبلور الحراك الشعبي، وتبلور نوع من الوعي الجمعي، الذي لم يسمح بالعبثية، كون مشروعه كان يهدف إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية، من اجل الحد من الفساد المالي والاقتصادي، الذي يضرب البلاد، وبذلك تشكلت شبكة من الأفراد، محكمة التنظيم ومحكمة التخطيط، وغير قابلة للاختراق، خاصة في الأسابيع الأولى للحراك، أي قبل تسلسل المطالب الفئوية والجهوية، حيث ظهر ما يعرف بالشبكة المترابطة(انظر الشكل رقم 2) التي لا تحتاج إلى قيادة بسبب وضوح الهدف(أندرو كوروبوك، 2019، ص 58) وهذا ما ميز الحراك في موجته الأولى، حيث رفعت نفس المطالب ونفس الشعارات، مع عدم وجود اي تنسيق أو قيادة موحدة للحراك الشعبي.

إن هذه الإستراتيجية التي أدت إلى استجابة قيادة الأركان الفوري للمطالب الشعبية، وساهمت أيضا في تحريك قضايا الفساد، وأدت إلى تغييرات إدارية وسياسية مست آلاف المناصب العليا في البلاد، كما أدت إلى تغير نبذة الخطاب حتى في القنوات العمومية، حيث دخل مفهوم العصا، والتغيير، والحراك المبارك، ومحاربة الفساد، ورموز النظام السابق، ضمن المصطلحات المتداولة في نشرات الإخبار، وهذا في حد ذاته مكسب، وتغير عميق في أبعديات التلفزيون العمومي، إن كل هذه الأحداث المتسارعة، كانت نتيجة التطور الخطي الذي عرفه الحراك، الذي أصر على مطلبه في

بعدها الوطني، رافضا كل الإصلاحات الشكلية، الهادفة الى تقديم تنازلات اقتصادية أو اجتماعية، وهذا ما يعرف بالذكاء السري، الذي يتجلى في شكل أعمال مناهضة للحكومة، ويتحكم فيها العقل الجمعي للسرب (أندرو كوروبوك، 2019، ص 67) عقل تشكل واكتمل نموه في واقع التواصل الاجتماعي، التي حضرت للحراك نفسيا، وحررت الفرد من هاجس الخوف والرقابة التي تعرفها الدولة ذات العقلية البوليسية.

إن اعتماد النظام السابق على مداخل الربيع، واكتفائه بالتوزيع عند الوفرة، وبالتشف عند الندرة، هو الذي أدى إلى بناء علاقات تفاوضية بين النظام والمجتمع، الذي يكون هادئا كلما حصل على امتيازات ومساعدات مالية، لكنه سرعان ما ينفجر في وجه النظام، إذا تعطلت قدرته التوزيعية، وهذا ما حدث في حراك 22 فبراير، حيث تراجعت أسعار البترول، وعجزت الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها الإصلاحية، خاصة انهما في اغلها مشاريع تتعلق بالبنى التحتية، مثل السكن، والكثير من الملفات التي برزت نتيجة نموذج الدولة الكفيلة، مثل برامج التشغيل، التي صار أصحابها يطالبون بتسوية وضعيتهم، ويشكلون ورقة ضغط على النظام، لكن ما مميّز حراك 22 فبراير، ان كل هذا السخط الاجتماعي والاقتصادي، جاء في شكل حركة سياسية، تطالب بعزل الطبقة السياسية ككل، وإعادة ترتيب البيت السياسي للبلاد.

من خلال هذا يمكن القول: أن حراك 22 فبراير في الجزائر، كان نتيجة تراكمات اجتماعية واقتصادية، حيث وصل الشارع إلى مستوى اليقين، باستحالة الإصلاحات الجزئية في بنية النظام، الذي تغلغل فيه الفساد، نتيجة الربيع البترولي، الذي استطاع من خلاله تمبيع مختلف مناحي الحياة، وتعميم حالة الفساد الفوضوي، حيث أصبحت كل القطاعات تعاني مثل التربية، الصحة، التعليم العالي، قطاع السكن، التشغيل، والتقاعد، في ظل عجز الحكومة، وإصرارها على استكمال برنامج رئيس الجمهورية، الذي غاب عن الساحة، وأصبح يتعامل مع المجتمع عن طريق وسطاء أو وكلاء، لا يتمتعون بعلاقة جيدة مع المجتمع، كون النظام السياسي استطاع خلق الشخصية السياسية الكاركتيرية، او غير مستقلة، وهذا بهدف تقوية شخصية الرئيس وتضخيمه، وبذلك كان الحراك كردة فعل سياسية على حال من العبث الاقتصادي والمالي، بمقدرات الأمة، والفشل الذريع لرموز النظام في تقديم اي حلول او خلق بدائل، وبذلك كان الحراك سياسيا بامتياز، لكن في إطار خلفية اقتصادية عميقة، ونتيجة تراكمات لم تعد قابلة للتأجيل او التفاوض.

V- نتائج الدراسة:

- هنالك اعتماد كلي للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط.
- مداخل النفط تحولت الى نقمة على الاقتصاد الوطني، وعلى علاقة السلطة الحاكمة بالمجتمع.
- اكتفاء النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال بالوظيفية التوزيعية، أدى الى ضمور الاقتصاد الوطني.
- الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي بشكل مضاعف وخطير.

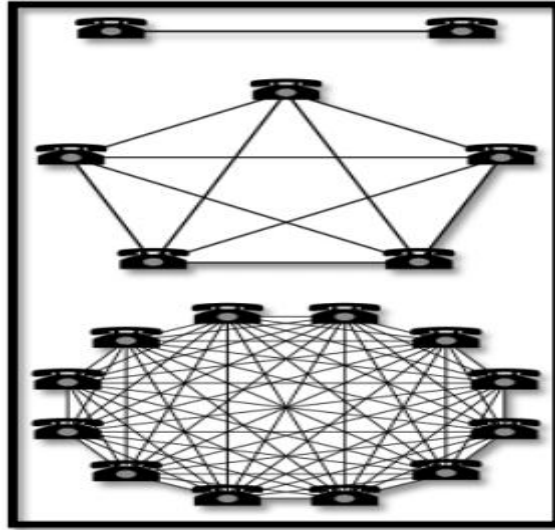
- هناك غضب اجتماعي واقتصادي يعرفه المجتمع الجزائري.
- المجتمع لا يثق في السلطة السياسية، وكل ما يربطها هو نسبة الحصول على قدر من الربح.
- غياب الشرعية السياسية ادى الى ظهور الشرعية الزبونية، وتنامي جمعات المصالح.
- الحراك السياسي في الجزائر جاء نتيجة ضعف الاقتصاد الوطني وانتشار الفساد.
- الحراك السياسي، طالب بإصلاحات سياسية تعبيراً عن استياء واسع من الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

الخاتمة:

إن ضعف بنية الاقتصاد الوطني في الجزائر، من خلال اعتماده على مصدر دخل وحيد، ورفض إنشاء اقتصاد حقيقي ومنتج، أدى إلى تأزم العلاقة بين المجتمع والسلطة الحاكمة، والتي استطاعت أن تخلق جمعات ولاء مقربة منها، ومن مختلف القطاعات، السياسية والمدنية، والمالية، حيث تحولت هذه القنوات الزبونية، إلى مصدر للحفاظ على النظام القائم وإعادة إنتاجه في كل مرة، وهذا ما أدى إلى تضخم السلطة الحاكمة في الجزائر، التي انفصلت عن المجتمع، وأصبحت تعتمد سياسية شراء الذمم، وتأجيل كل الاحتجاجات عن طريق الآلية التوزيعية للربح، لكن وبسبب عدم قدرتها على التحكم في أسعاره، ومداخيله، جعلها تعيش دائماً حالة من الصراع الدائم بينها وبين المجتمع، هذا الصراع الذي يخفت كل ما نجحت السلطة في ضخ الأموال والاقتطاعات الاجتماعية، لكنه سرعان ما ينمو ويعود إلى الساحة، في حالة تعطل تلك الوظيفة، كما أن هذه الحالة تعود إلى عدم وجود اقتصاد منتج، وتحكم الربح في مفاصل الدولة، وغياب روح الاستثمار والمنافسة، في ظل فساد سياسي واقتصادي، أنهك المجتمع، وأدى إلى الخروج في مظاهرات حاشدة، تطالب بتغييرات سياسية جذرية، وفي نفس الوقت محاربة الفساد، واسترجاع الأموال المنهوبة، في شكل استثمارات وهمية، وبذلك فإن حراك 22 فبراير، جاء نتيجة حالة عميقة ومستعصية من الفساد الاقتصادي، الذي نعى وتطور في ظل فساد سياسي، كان يلعب دور الحاضنة له.

VII- الملاحق:

الشكل الأول: قانون ماتكاليف، حيث يبين أن وجود جهازين يمكننا من إجراء اتصالات، وخمسة هواتف يمكننا من إجراء 10 اتصالات، بينما 12 جهاز يمكننا من إجراء 66 اتصال، حيث حاولنا أسقطها على الحواسيب والهواتف الذكية المربوطة بشبكة الإنترنت



المصدر: (أندري كوروبوك، 2019، ص 56).

الشكل الثاني: أنواع التشكيلات الشبكية، حيث حاولنا اسقط النوع الذي عكسه الحراك في الجزائر، حيث وجدنا الشبكة الترابطية هي الأقرب إلى الحالة الجزائرية، خاصة في الأسابيع الأولى للحراك.



المصدر: (أندري كوروبوك، 2019، ص 58).

قائمة المراجع:

الكتب:

1. اسماعيل فيرة واخرون، (2001)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
2. أندري كوروبوك، (2019)، الحرب الهجينة المقاربة غير المباشرة المتكيفة لتغيير النظام، ترجمة مركز نورس للدراسات، تركيا.
3. برتراند بادي، (2011)، الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، ط1، مدارات للأبحاث والنشر، مصر.
4. جان بودريادرو وإدغار موران، (2005)، عنف العالم، ترجمة عزيز توما، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا.
5. روا اوليفيه، (2000)، الزبائنية والمجموعات المتضامنة، في ديمقراطية من دون ديمقراطيين، اعداد غسان سلامة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، والمركز الايطالي (FEEM) لبنان.

6. زياد حافظ، (2009)، البنية الاقتصادية و النظام السياسي و الفساد في الوطن العربي ، حلقة نقاشية بعنوان البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع ، ط1، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت.
7. عبد الغاني عماد، (2017)، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
8. عبد اللطيف محمد خليفة، (2003)، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر.
9. علي الكنز وناصر جابي، (1998)، البحث عن كتلة اجتماعية جديدة (37 – 69) علي الكنز واخرون، المجتمع الدولة في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مديبولي، مصر.
10. علي عثمان، (2004)، الاستلاب: تحطيم العقل، دار التكوين للطباعة، سوريا.
11. فيليب ريتور، (2018)، سوسيولوجيا التواصل السياسي، ترجمة خليل احمد خليل، ط1، دار الفراي، لبنان.
12. محمد السويدي، (2019)، علم الاجتماع ميادينه وقضاياها، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
13. محمد توهيل وفايز ابو هنتش، (1998)، سوسيولوجيا الدولة واليات العمل السياسي، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن.
14. محمد رمضان، (2012)، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية.

الرسائل الجامعية:

15. حاحة عبد العالي، (2013)، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
16. شكوري سيدي محمد، (2012)، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك و مالية، جامعة تلمسان، الجزائر
17. مرقومة منصور، (2010/2009)، القبيلة والسلطة والمجتمع في الجزائر بحث انثروبولوجي في المجال السياسي التهارتي، رسالة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، جامعة وهران.
18. يونس صبرية، (2012)، الدولة من حالة الدولة الربعية التوزيعية إلى حالة الدولة المنتجة، مقاربة في صناعة النموذج-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة

المجلات العلمية:

19. احلام صارة مقدم ، بن حوى مصطفى، (2019)، 22 فبراير... (الاسباب والتحديات)، (95- 109)، مجلة الدراسات افريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، المجلد الثاني، العدد السادس.
20. بيبورديو، (1990)، التمثيل السياسي، ترجمة رشيد شقير، مجلة الفكر العربي، السنة 11، العدد 59، لبنان.
21. كرايس الجيلالي ، جمال الدين مهلول، (2019)، ظاهرة الصراع بين الفرد والدولة عن طريق التهرب الضريبي مقاربة سوسيوتاريخية (234- 248) مجموعة من الباحثين، كتاب الملتقى العلمي الأول، قضايا المجتمع الجزائري المعاصر الواقع واليات التعامل، الجزء الاول، جامعة شلف.

22. كرايس الجيلالي ، سمير قيجي ، ()، الحملة الانتخابية في الجريدة الخاصة (الخبر الشروق الوطن) الانتخابات الرئاسية 2014/04/17 (472 – 501) مجلة دراسات اعلامية، المركز العربي الديمقراطي، المانيا، العدد السادس، فبراير.
23. كرايس الجيلالي، ربيع زمام آخرون، (2019)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك 22 فبراير – الفيس بوك من التاطير والتنظير الى المرافقة والاستشراف (12- 29) مجلة دراسات اعلامية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد الثامن.
24. كرايس الجيلالي، رقاد الجيلالي، (2019)، الانتخابات المحلية في الجزائر وعائق البنية الثقافية لدى الناخب – دراسة ميدانية للانتخابات المحلية لسنة 2007 مدينة خميسي نموذجاً (146 – 11)، الانتخابات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية في الدول المغاربية، مجموعة من المؤلفين، المركز الديمقراطي العربي، المانيا.
25. مايج شبيب الشمري، (2010)، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، العدد 15، جامعة الكوفة، العراق.
26. نصر الدين عيساوي، (2016)، تقلبات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاديات الريفية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والآلية، العدد الخامس.

المواقع الالكترونية:

27. لويزة ايت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدى، الاطلاع: يوم 2019/11/13، على الساعة 10:33، انظر الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html>

1. FatihaTalahite,(2000),EconomieAdministrée corruption en engrenage de la violence en Algerie,Revue Tiers-Monde,n°161 1.
2. Terry Mckinley ,(2005),Why is the Dutch disease always a disease ?The Macroeconomic consequence of scaling upODA,Working Paper,number10,United Nations DevelopmentProgramm ,Internatioal Poverty Centre.
3. Gregory .R.G,(1976),Some Implication of the Growth Sector ,australian Journal of the Agricultural Economis,20/august.
4. Corden.W.M.Neary .J.P,(1982), Booming Sector and De-industrialisation a Small Open Economy,The Economic Journal,vol 92.
5. David Suggestion, Is Dutch Disease for Russia's energy dependent industrial structure?
6. Corden .W.M.Neary,(1984), Booming sector and Dutch Disease Economis:SurveyConsolidation,Oxford Economic Paper,NewSeries,vol 36.
7. Balta . p et Rouleau, C ,(1981), I Algérie des algériens, vingtans après Ranis ouvrière

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عزازن حفيظة ، كرايس الجيلالي ، (2020) مداخيل ريعية – علاقات زبونية – دولة مرتبكة - قراءة سوسيو اقتصادية لحراك 22 فبراير في الجزائر ، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد 11(العدد 2)، الجزائر: جامعة زبان عاشور الجلفة، ص.ص 375-350.